المبحث الخامس عشر
بيان الغرض الأصلي من حركة الفلك

أعلم، أن المقصود بالذات، قد يترتب علي الفعل بلا واسطة، وقد يترتب عليه بواسطة، أو وسائط.

وحينئذ تصير الواسطة أيضاً غرضاً منه، لكن بالعرض.

فما ذكروا في المبحث السابق، أن غرض الفلك من حركته استخراج الأوضاع من القوة إلي الفعل، المراد منه: أنه الغرض بالعرض.

وأما غرضه الأصلي، فقالوا: هو التشبه بما هو أكمل منه، فيكون هذا كمالاً للنفس الفلكية في ذاتها، وما سبق كمالاً لجرمها.

ولهم اختلاف في المتشبه به، أهو في الكل شئ واحد، أم متعدد.

فذهب بعضهم: إلى أن المتشبه به، بالنسبة إلي كل الإفلاك، هو المبدأ الأول تعالي.

وبعضهم: إلى أن كل فلك، يتشبه بما هو محيط به، والفلك الأقصي يتشبه بالمبدأ الأول تعالي.

رد ابن سينا

ورد أبو علي علي المذهبين، بأن كلا منهما يستلزم أن يكون الكل في جهة الحركة، والسرعة، والبطء، متوافقة، وليس كذلك إلا في القليل.

أما الأول: فلأنه إذا كان المتشبه به واحداً في الكل، مع اختلاف حركاتها، فسبب الاختلاف إما جرم الفلك، أو نفسه.

والأول: إما أن يكون لجسميته، وهو باطل، لأنها في الكل واحدة.

أو لطبيعته، وهذا أيضاً باطل، إذ ليس للأفلاك طبائع تقتضي جهة معينة، أو حداً من السرعة والبطء، لأن كل جزء من أجزاء كل فلك، يحتمل أن يكون في كل جهة، وعلي كل حد، يفرض من السرعة والبطء، لتشابه أجزائه.

وكذا الثاني: أيضاً باطل، لأن اختلاف حركاتها من قبل نفوسها المحركة لها، لا يكون إلا لإختلاف إرادتها.

واختلاف الإرادة، لا يكون إلا لإختلاف الأغراض، والغرض هنا التشبه.

وإنما بتعدد التشبه، لو كان المتشبه به متعددا، والمفروض هنا أنه واحد.

فاختلاف الحركات النفسانية، يستلزم خلاف المفروض، فيكون باطلاً، وإذا بطلت الأقسام كلها، بطل اختلاف الحركات، علي تقدير كون المتشبة به واحداً، فثبت لزوم توافقها علي ذلك التقدير، وهو المطلوب.

وأما الثاني: فلأنه إذا كان الفلك الثامن، يتشبه بالفلك التاسع، يجب أن يوافقه في الحركة وأحوالها، وإلا لم يكن متشابهاً له.

وكذا، كان يجب أن يوافق الفلك السابع، الفلك الثامن، في تلك الحركة المفروضة.

وهكذا إلي الفلك الأسفل، فيكون الكل متوافقاً في الجهة، والسرعة، والبطء، أي تكون حركة الكل، مثل الحركة اليومية، وليس كذلك.

بل ليس واحد منها، موافقاً للفلك التاسع في حركته، لاسيما الفلك الثامن، الذي كان أولي بموافقته علي هذا التقدير.

فإن بين حركتيهما مباينة في الجهة، واختلافاً عظيماً في السرعة والبطء، ليس مثله في الفلكيات.

هذا غاية تقرير رد المذهبين، علي ما يفهم من كلامه، وشرح به شارحوه، وفيه نظر.

رد الطوسي علي ابن سينا

أما علي ما ذكر في رد المذهب الأول، فالتقسيم المذكور في قوله: " فسبب الاختلاف: إما جرم الفلك، أو نفسة " غير حاصر، لجواز أن يكون السبب شيئاً أخر من الخارج.

لا يقال: فحينئذ لا تكون الحرة إرادية، والكلام فيها، لأنا نقول: اللزوم ممنوع، وإنما يلزم ذلك، لو كان أصل الحركة مستنداً إلي ذلك السبب، وليس كذلك، بل حالة وصفة لها.

وكون الحركة إرادية، لا يستلزم كون جميع أحوالها إرادية، فإن الماشي بالإرادة، كثيراً ما يقصد السرعة، ويعوقه عنها عائق، لا تخرج بذلك حركته عن كونها إرادية.

ولو سلم، فقوله " ليس للأفلاك طبائع..." إلي أخره، ممنوع

وقوله: " لأن كل جزء من أجزاء كل الفلك " إعادة لما سبقه بعبارة أخري.

وقوله: " لتشابه أجزائه " في غاية السقوط، لأنه إن سلم، فهو في أجزاء كل فلك علي الإنفراد.

والاختلاف هنا، إنما هو في أجزاء فلك مع أجزاء فلك أخر.

وليست أجزاء الفلكين عندهم متشابهة.

ولو سلم، فقوله: " اختلاف الحركات الإرادية من قبل النفس، لا يكون إلا لاختلاف الأغراض " مجرد دعوي بلا دليل.

كيف، ونحن نعلم قطعاً، أنه كثيراً ما يقصد شخصان بحركتيهما معاً، أخذ شئ معين من مكانه، لا يكون لهما غرض غيره، مع أنه تختلف حركاتهما في الجهة والسرعة والبطء لأسباب.

وقوله: " الغرض هنا: التشبه " سيأتي ما ذكروا في الاستدلال عليه، وما فيه.

وقوله " وإنما يتعدد التشبة، لو كان المتشبة به متعدداً " هذا الحصر ممنوع.

ولم لا يجوز أن يكون تعدد التشبه، لتعدد جهات التشبة، من أحوال المتشبه به وصفاته.

فإن قيل: المتشبه به هنا، هو المبدأ الأول، وهو تعالي وتقدس عن أن يكون فيه تعدد بوجه، والكلام فيه.

قلنا: إن سلم، فليس فيه تعدد من جهة الصفات الحقيقية.

وأما تعدد الصفات الإضافية له تعالي، فلا نزاع فيه. والصفة الإضافية صالحة، لكونها جهة التشبة، وإلا لأمتنع التشبة به تعالي مطلقاً عندكم، لنفيكم عنه الصفات الحقيقية الكماليه عن أصلها.

وأما علي ما ذكر في رد المذهب الثاني، من أن الفلك الثامن إذا كان يتشبه بالفلك التاسع، يجب أن يوافقه في الحركات وأحوالها، وإلا لم يكن مشابهاً له، فممنوع.

إذ مشابهة الشئ للشئ، لا تقتضي إلا أن تكون أمراً مشتركاً بين المتشابهين، سواء كان حركة، أو حالاً من أحوالها، أو غير ذلك.

ألا تري أن الفلك الأقصي بحركته، يتشبة بالمبدأ الأول، أو بمجرد أخر، ولا يتصور هناك موافقة فى الحركة.

فلم لا يجوز أن يكون تشابه الفلكين في أمر، غير الحركة واحوالها؟

ولو سلم، فلم لا يكفي في وجه التشابه نفس الحركة، أو هي مع هيئة الاستدارة؟

ولعل ما يجوز علي الفلك الأقصي من أحوال الحركة، يكون ممتنعاً علي الفلك الثامن، ما الدليل علي نفي ذلك؟

وبالجملة: ما ذكره لرد المذهبين غير تام، لكن صحة شئ من المذهبين أيضاً غير ثابتة، لعدم قيام برهان عليها.

بل الظاهر أن أصحابها بنوا الأمر علي الأولوية والأقربية.

وعند جمهورهم: أن المتشبة به متعدد، وهي العقول المجردة، وغرض كل فلك من حركتة، تشبهه بمبدئه القريب، الذي هو العقل السابق عليه، الموجد له.

obeikandl.com

اعتراض الرازي

واعترض عليهم الإمام الرازي: بأن " الإشكال الذي أوردتموه علي من قال: بوحدة المتشبه به، يعني لزوم عدم اختلاف الحركات، لا يندفع بقولكم: الفلك يريد التشبه بالعقل

إلا أن الفلك، لما علم أن العقل خرج جميع كمالاته الممكنة له من القوة إلي الفعل، أراد أن يستخرج جميع كمالاته الممكنة له أيضاً من القوة إلي الفعل.

وإذا كان كذلك، كان تشبهه بالعقل المعين، لا من حيث أنه ذلك المعين، بل من حيث ذلك الكمال، وجميع العقول متشاركة في ذلك الكمال، أعني في كون كل كمال ممكن لها بالفعل.

وإذا كان ما به امتياز كل واحد من العقول عن غيره، خارجاً عما وقع تشبه الأفلاك بها، كان المتشبه به من العقول، هو القدر المشترك، فكان المتشبه به بالحقيقة شيئاً واحداً " هذا كلامه.

وأجيب عنه: بأن غايات حركات الأفلاك، تشبهات جزئية لأنها غايات لحركات جزئية، لا تشبه كلي، لأن الأمر الكلي، لا يمكن أن يصير غاية لحركات جزئية، والتشبهات الجزئية المتباينه في زمان واحد، مع وحدة المتشبه به، غير ممكنة.

وفيه نظر: لأنا لا نسلم أن الأمر الكلي، لا يمكن أن يصير غرضاً لحركات جزئية.

وظاهر، أن كل من يسافر للتجارة، ويتحرك حركات جزئية، لا يجب أن

يقصد بتلك الحركات حصول المال المعين، الذي بعينه موقوف علي أمور، عسي أن يدعي استحالة إحاطة العلم بها قبل حصوله.

بل يكفيه في تلك الحركات، ملاحظة حصول المال، والقصد إليه علي الاطلاق، أو بوجه خصوص، لا إلي حد الجزئية الحقيقية .

ثم استدلالهم علي أن الغرض من حركة الفلك، هو التشبه بالعقل، أنه قد ثبت: أن حركة الفلك إرادية، وأنه لابد للحركة الإرادية من غرض.

فغرضه من تلك الحركة: إما أمر هوائي، أو غضباني، أو غيرها، والأولان باطلان لوجوه:

الأول: أن الفلك ليس له شهوة ولا غضب، لأن الشهوة قوة، هي مبدأ جذب الملائم للجسم.

والغضب: قوة، هي مبدأ دفع المنافر للجسم.

فهما إنما يصحان فيما له جسم صالح للإنتقال، من حال منافر، إلي ملائم، وبالعكس، والفلك ليس كذلك، لأنه بسيط متشابه الأحوال.

الثاني: أن حركات الأفلاك غير متناهية، وعدم تناهي الشهوة أو الغضب، غير متصور.

الثالث: أن المشتهي أو المغضوب منه، إما أن يحصل، أو يندفع في وقت، أو لا.

وعلي الأول: يلزم وقوفه عن الحركة، لزوال سببها.

وعلي الثاني: يلزم دوام جهل الفلك وعبثه، واللازمان باطلان، فبطل

كون حركته للشهوة غضب، فتعين أن يكون في طلب معشوق.

وحينئذ: لا يخلو إما أن يكون المطلوب:

- حصول ذات المعشوق.
- أو حصول صفة من صفاته.
- أو حصول تشبة به.

لأنه لولا واحد من الأقسام، لم يكن لطلبه تعلق، بما فرض معشوقاً له.

والقسمان الأولان باطلان، لأن مطلوبه - أعني ذات المعشوق أو صفته - لا يخلو إما أن يحصل في وقت من الأوقات، أو لا يحصل أبداً.

والاول: يستلزم وقوفه عن الحركة.

والثاني: دوام جهله وعبثه أزلاً وأبداً.

واللازمان باطلان، فكذلك ملزوماهما، فكذا ملزوما أحد الملزومين، فتعين أن يكون مطلوبه من حركته، حصول شبة له بذلك المعشوق في كمالاته، بحسب ما يمكن له.

وذلك المعشوق، جميع كمالاته الممكنة له، حاصلة له بالفعل، كما ذُكر وبُين في موضعه.

ولا يمكن هذا للفلك، لأن من كمالاته، ما لا يمكن الاجتماع بينها، ولا تناهي لأعدادها، كالأوضاع.

فغاية ما يمكن له من مشابهة المعشوق، الذي جميع كمالاته بالفعل،

أن يحفظ ذلك النوع من الكمال، بتعاقب أفراد غير منقطعة أبداً، ويكون هو دائماً في استخراج فرد منها، من القوة إلي الفعل، ليبقي له ذلك النوع، ويكون تشبهه بالمعشوق، من حيث دوام النوع، لا من حيث زوال الأفراد وتجددها.

وليس للفلك كمال يمكن أن يكون مترتباً علي الحركة، ويكون متصفاً بما ذكر، إلا الوضع.

لأن المقولات التي تقع فيها الحركة، منحصرة في: الأين، والكم، والكيف، والوضع، كما بين في " الطبيعي ".

وتغير الفلك في الثلاثة الأول، محال، كما بُين هناك أيضاً.

فتعين أن يكون الكمال، الذي يحصله الفلك بحركته، ويتشبه به بمعشوقه، هو الوضع.

وثبت أن غرضه الأصلي من حركته، هو ذلك التشبه، وهو المطلوب

ولا يخفي علي الفطن المتأمل في مقدمات هذا الدليل، الواقف علي ما ذكرنا سابقاً في هذا المبحث وغيره، الخلل في هذه المقدمات، فلا حاجة إلي الإكثار والتكرار، لكنا ننبه علي بعضها لزيادة الاستبصار.

منها: أن كثيراً من تلك المقدمات، دعاوي غير ضرورية، ولا مؤيدة بشبهة اقناعية، فضلاً عن أن تكون مبينة بحجة قطعية، مثل حكمهم: بأنه لما بطل كون حركة الفلك لشهوة أو غضب، تعين أن تكون للتشبه.

ومثل قولهم: عدم تناهي الشهوة والغضب غير متصور.

ومثل قولهم: دوام جهل الفلك وعبثه محال، وغير ذلك.

ومنها: أن مجرد الوضع، ليس كمالاً معتداً به، وبحيث يليق من أولئك، الكمل العالية المراتب في الكمالات - علي زعمهم - أن يصرفوا أوقاتهم أزلاً وأبداً بتحصيله، علي وجه التصرم والتقضي، وعدم الاستقرار علي شئ منه ساعة، ويدَّعُوا أنهم بسبب ذلك، يتشبهون بما يستحيل عليه عدم الاستقرار، وعلي كمالاته التصرم والتقضي.

فأنظر أنت بعين فطنتك فى هذا، واحكم بإنصافك، أن التشبه في هذا أظهر، أو البعد عن التشبه؟.

أوليس لو سكنوا دائماً، واستقروا علي حالة واحدة، كانوا أشبه بما لا يجوز إنتقاله من حالة إلي حالة أصلاً؟

ولو أخذ أحد يدور علي نفسه بأسرع ما يمكن وقتاً مديداً، لا يسكن ولا يفتر عن حركته.

وإذا سئل عن غرضه من صنيعه يقول: غرضي الاستكمال بهذه الأوضاع، والتشبه بسببها بالكاملين، لا ينسب إلا إلي سخافة العقل، وسفاهة الحلم، ولا يعد سعيه إلا هدراً، وعمله إلا عبثاً، بخلاف ما إذا سكن في ذلك الوقت، ولم يشتغل بشئ.

ثم علي تقدير تسليم أن تحصيل الأوضاع، يصلح غرضاً وسبباً للتشبه، فالفلك عندهم بسيط، فنسبة جميع الأحوال إلي أجزائه علي السواء.

فالأوضاع التي تحصل من حركته المخصوصة، وسائر الأوضاع الغير المتناهية، التى يمكن حصولها من حركاتها إلي جهات أخر، أو بحدود أخر، من السرعة والبطء، متساوية النسبة إليه، وإلي غرضة المذكور.

فَوقع هذه الأوضاع دون غيرها، رجحان بلا مرجح، وهو باطل.

وأجاب عن هذا بعضهم: بأن الأمر وإن كان كذلك، إلا أن حركات الأفلاك علي هذا الوجه الواقع، كان أدخل في النظام وأنفع للسفليات، بسبب حصول النسب المخصوصة بين الكواكب، من التسديسات، والتربيعات، والتثليثات، والمقارنات، والمقابلات، إلي غير ذلك، التي هي أسباب فيضان الخيرات علي العنصريات.

فأصل الحركة للتشبه، وكيفيتها من الجهة، والسرعة، والبطء، للعنايه بالسفليات.

وهذا، كما أن شخصاً خيراً، إذا أراد الذهاب إلي موضع لمهم له، وكان إلي ذلك الموضع طريقان، وكان أحدهما، بحيث لو سلكه لأنتفع به المحاويج دون الأخر، فيختار الأول علي الثاني.

فاختيار أصل الذهاب لكفاية ذلك المهم، واختيار خصوص الطريق لكونه خيراً، وعنايته بالمحاويج.

ورد أبو علي هذا الجواب: بأنه لا يجوز أن يكون غرض العالي من أصل فعله، ولا من صفته وكيفيته، نفع السافل وما يعود إليه، وإلا لزم استكمال العالي بالسافل، فيكون الشريف مستكملاً بالخسيس، وهو باطل.

وفيه نظر: لأن استكمال العالي بالسافل، إنما لا يجوز، إذا كان العالي أكمل من السافل من كل الوجوه، وكان معني الاستكمال به، أن يستفيد منه كمالاً من كمالاته الموجودة فيه، وفيما نحن فيه كلاهما ممنوع.

أما الأول: فلأنا لا نسلم أن ليس للإنسان كمالات، غير موجودة في الفلكيات، بل نقطع بأن كثيراً منهم، وهم الأنبياء، لاسيما نبينا - صلوات

الله عليه وعليهم أجمعين - أفضل وأكمل من الأفلاك ونفوسها، إن كانت، بل ومن عقولها أيضاً.

مع أن الاستكمال لا يتوقف، علي أن المستكمل منه، يكون أفضل وأكثر كمالاً من المستكمل.

بل كثيراً ما يكون الأكمل فاقداً لكمال موجود في الأنقص منه، فيستفيده منه، والاستاذ كثيراً ما يستفيد شيئاً من التلميذ.

وأما الثاني: فلأنه لا يلزم من كون غرض الفلك من حركته نفع السفليات، أن يستفيد منها كمالاً موجوداً فيها، غايته أن لهم دخلاً في حصول كماله له.

ولا نسلم بطلان كون الشريف، مستكملاً بالخسيس بهذا المعني، وأي شريف من الممكنات، هو مستغن في تحصيل مصالحه وكمالاته عن الأخساء.

بل رد هذا الجواب: أنه لا يدفع الرجحان بلا مرجح، لأنه لما كان الفلك بسيطاً عندهم، متشابه الأجزاء في الأحوال، جاز كون كل جزئين متقابلين منه، موضعي القطبين.

فجاز حركة كل فلك، إلي أي جهة تفرض من الجهات الغير المتناهية، وعلي أي حد يقدر من السرعة والبطء.

فالنسب المذكورة، يمكن حصولها من حركات أُخر غير متناهية، مثل: أن يتحرك ما يتحرك الأن، من الشرق إلي الغرب علي عكسه، وما علي العكس بالعكس.

فحصول النسب بالحركة علي الوجه المخصوص، رجحان بلا مرجح.

فإن قيل: النسب المذكورة علي الوجوه المخصوصة الواقعة، أسباب للنظام، ونفع السفليات، فإذا حصلت علي وجه أخر، يفوت هذا الغرض.

قلنا: قد علم بالتجربة، أن تلك النسب علي الخصوصيات الواقعة، أسباب لأثار، تنتفع بها السفليات، ولا طريق لمعرفة ذلك - علي رأيكم - سوي التجربة.

فمن أين علمتم: لو حصلت علي خصوصيات أُخر، لم يترتب عليها تلك الأثار؟.

لابد لكم من حجة علي هذا، ولا يجديكم الاحتمال، لأنكم بصدد الاستدلال.

قال الإمام الرازاي، بعد تقرير دليلهم، وتكلمه عليه: "كلامهم في هذه الطريقة، في غايه الركاكة " وقد صدق.

واعلم انهم بأجمعهم، قد اعترفوا بالأخرة، بالعجز عن الوقوف علي كنه هذا التشبه علي التفصيل.

ولو أنهم رأوا في الإبتداء، ما رأوا في الانتهاء، لنجوا عن الوقوع في هذه الورطات.

والله الهادي إلي سواء الطريق، ومنه الإعانة والتوفيق.